

ولقد علمتم في الام الابتداء مفيد معنى التوكيد ويجوز ان يكون فيها
مقدرا ولا يكون ونص على منع ذلك قال ابن الجوزي لا يرضى
لام الابتداء على الجمل الفعلية الا في باب ان قال الزمخشري في تفسيره
ولسوف يعطيك لام الابتداء لا يدخل الا على المبتدأ والخبر فانه لا
يؤتى لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف ولم تقدر على لام القسم لان
عندك طائفة للفون وقال ابن الجوزي لام التوكيد لام الابتداء
الصدرية ولهذا اعلمت العامل ومنعت من النصب في الاستعمال
ومن ان يقدم عليها الخبر ليس لها الصدرية في باب ان ولهذا سمي
المختلفة **فصل** واذا اخفقت ان تحذف وان كانت كثره
فالام عند سبويه لام الابتداء فادت مع افا حرتها لتوكيد النسبة
وكلمة المضارع الحال الفرق بين ان المحذوف من الفعلية وان الثانية
وكتب شرا مع تنقيح الخبر وقيل ان لام الابتداء اجتمعت للفرق
وزعموا كقولهم ان اللام في ذلك كما يحذف الا وان لم يزلها ناجية
اللام التامة الرابع وهي الداخلة في خبر المبتدأ في قوله ام
الحسن الجوزي شهره وقيل الاصل هو يجوز وفي خبره ان المصنف

كبراه

كبراه سيد من خبر المانهم لياكلون فيجوز ان يكون في خبره كمن في قوله و
كمن من خبر المانهم وليس دخول اللام متباعدان المفتوحة
خلاف الكبر والابتداء كمن خلفا لكونه من ولا الام بعد لام ان
خلافه ولهم وقيل الامان للابتداء على ان الاصل ولكن ان
وما ترويت فيه ايضا خبر من ان في قوله وما زلت من النبي الذين ان
عمرتها كالعالم المنته بكل مراد وفي المفعول الثاني لا يجر في قول
بعضهم امر ان كشيء وقد ذلك قيل وفي مفعول يدعو من قول يدعو
لن مرة اقرب من نعمة وهذا مراد وفيها قولان احدهما انهما ان
والثانية انهما لام الابتداء وهو الصحيح ثم اختلفت لقبيلتها مقاد
من ناخرو والاصل يدعو من لفة من مفعول وفرة اقرب مبتدأ و
خبر المفعول من وهو ايدي وقيل انها في موضعها وان من مبتدأ
وليس الموصولة خبرها وهو الصحيح ثم اختلفت بولاء في المطلوب
يدعو على امر مفعول احد انهما لا مطلوب لها وان الوقف عليها
وانها انما خبر توكيد الميرغون في قوله يدعو من دون الله والتمت
ان يكون مقدم وهو ذلك هو الضلال على ان ذلك موصول وما يفتى